

انسداد المجالس الشعبية البلدية وأثرها على التنمية المحلية

The Paralysis of Municipal People's Councils and Its Impact on Local Development

د. صباح حمايتي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

sabah629@gmail.com

د. اسماعيل فريجات *

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

dr.smail.fridjat@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 15-06-2025

تاريخ قبول المقال: 26-04-2025

تاريخ إرسال المقال: 22-01-2025

الملخص: تعد البلدية عنصراً محورياً في تحقيق التنمية المحلية وتحويلها إلى واقع ملموس، من خلال تمكين المواطنين المحليين من المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية، بما يوفره النظام اللامركزي من إمكانية اختيار ممثليهم والمشاركة في إدارة شؤونهم المحلية.

لقد شكلت ظاهرة انسداد المجالس الشعبية البلدية ولا تزال تمثل مشكلة تؤثر بشكل سلبي على التنمية المحلية، حيث تسهم بشكل ملحوظ في تعطيل الفعل التنموي البلدي. بعد إلغاء آلية سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي ومن مجلسه التنفيذي، تفاقمت مشكلة عدم قدرة المجالس البلدية على تسيير شؤون البلديات، وهذه الظاهرة تنجم عن تداخل عوامل سياسية، اجتماعية وثقافية، ما يؤدي إلى تفاقمها وبشكل أكثر حدة، خاصة في المراحل الأولى لتشكيل هذه المجالس.

ورغم وجود سبل قانونية لمعالجة هذه المشكلة، إلا أنها لا تزال غير قادرة على التصدي لها بشكل فعال، بل إن غياب الوصاية الفعلية من خلال تطبيق النصوص القانونية ساهم في زيادة حدتها.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة انسداد المجالس المحلية، المجالس الشعبية البلدية، التنمية المحلية، البلدية، النظام الانتخابي المحلي، اللامركزية الإدارية.

Abstract: The municipality is a pivotal entity in achieving local development, transforming it into tangible outcomes by enabling local citizens to actively participate in decision-making processes that affect their daily lives. Decentralized systems facilitate this by allowing citizens to elect their representatives and engage in managing local affairs.

However, the paralysis of municipal councils remains a significant issue, negatively impacting local development and hindering municipal progress. The abolition of the no-confidence mechanism against the president of the municipal council and its executive body has exacerbated the problem, leaving many councils unable to effectively manage municipal affairs. This phenomenon arises from a complex interplay of political, social, and cultural factors, intensifying particularly during the initial stages of council formation.

* المؤلف المرسل

Although legal remedies exist to address this issue, they have proven ineffective in practice. The lack of genuine oversight and inadequate enforcement of legal provisions have further worsened the situation, underscoring the need for comprehensive reforms to restore functional municipal governance.

KEY WORDS: The Phenomenon of Local Council Paralysis, Municipal People's Councils, Local Development, Municipality, Local Electoral System, Administrative Decentralization.

المقدمة

تشكل المجالس الشعبية البلدية في التشريع الجزائري، مظهرا من مظاهر الممارسة الديمقراطية، و أحد أهم صور المشاركة في صنع القرار وتسيير الشؤون المحلية، كما يعتبر الجهاز الوحيد المنتخب الذي يعبر من خلاله المواطنين عن احتياجاتهم داخل إقليم البلدية عن طريق الاقتراع العام و السري المباشر لمدة خمسة سنوات.

كما أنه من خلال قانون البلدية منح المجالس الشعبية العديد من الصلاحيات في إطار التسيير المحلي سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي و الصحي وغيرها، إلا أنه واقع الحال يقول غير ذلك حيث أغلب المجالس البلدية في الجزائر تعاني من أزمة الانسداد و التي أدت بها إلى عدم تحقيقها لأهدافها في شتى المجالات وعليه نطرح الإشكال القانوني التالي: كيف أثر انسداد المجالس المحلية على مسار التنمية المحلية وماهي سبل إصلاحه؟. وبناء على ذلك قسمنا الدراسة إلى مبحثين:

- المبحث الأول: انسداد المجالس الشعبية البلدية وتفسيرها القانوني

- المبحث الثاني: أثر انسداد المجالس الشعبية البلدية ومستقبل التنمية على المستوى المحلي.

المبحث الأول: انسداد المجالس الشعبية البلدية وتفسيرها القانوني

لم يشر الباحثون في مختلف العلوم، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، تحديد مفهوم الانسداد بشكل واضح، لذلك سنتطرق إلى هذا المفهوم من خلال التعريف الفقهي، مع استعراض ما إذا كان المشرع الجزائري قد تناولته في تشريعاته، كما سنحاول تحليل الجوانب القانونية للانسداد، والتي قد تكون عاملاً رئيسياً وسببا في ظهور هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف ظاهرة انسداد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة

الانسداد هو اسم مشتق من الفعل (انسَدَّ) انسدادًا، ويُقال إن الشيء منسَدٌّ عندما يكون مغلقًا أو مسدودًا، على سبيل المثال، نقول: 'انسدت الأبواب في وجهه'، أي أغلقت وسُدَّت، وفي المجال الطبي يُستخدم مصطلح الانسداد للإشارة إلى حالات مثل 'انسداد الحذقة' بمعنى الالتحام، أو 'الانسداد الشرياني' الذي يعني انغلاق الشريان بسبب جلطة دموية. وبشكل عام، يمكن استخدام الفعل (أغلق) للتعبير عن المعنى نفسه، كما في الجملة: 'انسدت الأبواب في

وجهه، أي أغلقت.

ونحن عندما نستعمل مصطلح الانسداد فذلك للدلالة التي يصل إليها الشيء أو الشخص من التأزم والانغلاق والضيق بحيث يصعب معه الخروج منها دون أن يدفع لذلك كتذكرة مرور تمثل الآثار السلبية لهذه الحالة¹

في حالة المجالس الشعبية، وخاصة البلدية منها، يُلاحظ وجود وضع متأزم ناتج عن انغلاق قنوات الحوار والتشاور بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي. هذا الانغلاق يؤدي إلى توقف جميع الاجتماعات والأنشطة والمداولات، مما يتسبب في سوء تسيير شؤون البلدية وإيقاف عملها بالكامل. نتيجة لذلك، تتأثر مصالح المواطنين سلباً، كما يتم تعطيل المشاريع التنموية التي تهم المجتمع المحل مما ينتج عنه سوء تسيير شؤون البلدية وإيقافها تماماً وهذا ما يؤدي إلى تعطيل شؤون المواطنين والمشاريع التنموية².

الفرع الأول: المفهوم السياسي لانسداد المجالس المحلية المنتخبة

يعني سيطرة مجموعة محددة من الأشخاص على نظام الحكم و الاستفراد بالسلطة بحيث تجعل النظام السياسي مغلقاً عليها وتمنع من دخول أي جهة وأشخاص جدد لا تحمل أيديولوجيتها إلى المشاركة بالحكم أو حتى تأسيس أي حركة مناهضة لها وهي أول نقاط التحول إلى الدكتاتورية المستفردة بالحكم³.

الانسداد السياسي هو وضعية متأزمة تنشأ نتيجة صراعات بين الأحزاب المختلفة، مما يعطل المداولات والسير الطبيعي للمجالس، هذا الوضع يتطور ليصبح انسداداً إدارياً يعيق عمل الهيئات السياسية بشكل طبيعي، مما يؤدي إلى سحب الثقة من هذه الهيئات، ويبدأ أغلبية الأعضاء في التغيب عن المداولات والاجتماعات، أو يرفضون المصادقة على قرارات وأعمال المجلس.

الفرع الثاني: التمييز بين ظاهرة الانسداد والمصطلحات المشابهة له.

قد يختلط مفهوم الانسداد مع العديد من المصطلحات وعليه يمكننا التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى، وهي الأزمة السياسية، الصراع السياسي.

¹ فدوى بوعشرية، أثر انسداد المجالس المحلية المنتخبة على التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي البيض، الجزائر، 2021، ص 208.

² المرجع نفسه، ص 208 .

³ حمد خضير كاظم ، مقال حول الانسداد السياسي، الرابط تاريخ الدخول 2023/02/10، على الساعة 10:00 صباحا . https://kitabablog.com/light_house/contents/view/details?id=8862

أولاً - الانسداد والأزمة السياسية:

يرتبط مفهوم الأزمة السياسية بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات في إطار النظام السياسي (النسق). تحدث الأزمة عندما يحدث خلل في هذه العملية، أي عندما تتغير طبيعة المطالب والمدخلات بشكل يتجاوز الموارد المتاحة أو بسرعة تفوق التوقعات، مما يعجز معه النظام عن التكيف أو مواجهة هذه التغيرات.

كما تساهم عوامل أخرى في تفاقم الأزمة السياسية، مثل غياب الديمقراطية كأسلوب عمل وقيمة سياسية عليا، فالديمقراطية تضع ضوابط على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في إرساء الحكم الرشيد، كما تشجع على مشاركة الأغلبية البرلمانية في تداول السلطة، وفتح قنوات للحوار والتفاوض وتبادل الآراء بين النخبة الحاكمة والشعب، والعكس بالعكس.

علاوة على ذلك يمنع النظام الديمقراطي الانغلاق السياسي، حيث لا يتم حصر المناصب العامة في أسر أو فئات محددة، بل يتم تمثيل الشرائح الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة، في المقابل يؤدي رفض الدولة لهذا التمثيل وإقصاء هذه الشرائح من عملية صنع القرار إلى تفاقم الأزمات، خاصة عندما تنفرد فئة معينة بالسلطة دون إشراك الآخرين⁴.

ثانياً الانسداد والصراع السياسي:

يعد الصراع سعي غير مباشر نحو أهداف غير محددة أو مشتركة، يهدف إلى القضاء على الخصم أو إضعافه، ينشأ هذا الصراع نتيجة تعارض (تضارب) الأهداف بين الأفراد أو الجماعات، كما يمكن تعريف الصراع على أنه وضع تنافسي يسعى فيه كل طرف إلى تحقيق مكانة أو هدف معين، مع علمه بأن هذا الهدف يتعارض مع رغبات الطرف الآخر.

المطلب الثاني: تفسير ظاهرة انسداد المجالس الشعبية البلدية من الجوانب النظرية والقانونية
يمكن إرجاع ظاهرة انسداد المجالس الشعبية البلدية، للعديد من الأسباب أو الأطر التفسيرية التي تتمحور حول اختلالات للنظام الانتخابي والوقوف على أهم الثغرات القانونية، وكذا غياب الثقافة السياسية، والتي نراها في مجملها على أنه أسباب تتعلق بالممارسة القانونية.

الفرع الأول: نظام انتخاب المجالس الشعبية البلدية والثغرات القانونية.

الانسداد كوضع أو حالة يبدأ سياسيا عندما يختلف أعضاء المجلس الشعبي البلدي حول موضوع، أو مشروع أو قضية ما، يتحول إلى انسداد إداري يرهن الأنشطة الإدارية المتعلقة

⁴ حسن عبد الله العابد، أزمات التنمية السياسية في الوطن العربي، تاريخ دخول الرابط 2023/02/10 على الساعة

12:00 الرابط: <https://www.ammonnews.net/article/83254>

بالتسيير ويأخذ صورا شتى قد تظهر في سحب الثقة أو عزوف أغلبية الأعضاء عن حضور المداولات المبرمجة أو رفض المصادقة على أعمال المجلس، وعليه سوف نسلط الضوء على النظام الانتخابي وأهم الثغرات القانونية على مستوى القوانين ذات الصلة به.

أولاً: نظام انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي (نظام التمثيل النسبي).

يُعد التمثيل النسبي أحد أشكال الانتخابات التي تُجرى في الدول الديمقراطية يُعرف التمثيل النسبي بأنه النظام الذي يتم فيه توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية وفقاً للنسب التي تحصل عليها كل قائمة انتخابية. بمعنى آخر، يتم منح كل حزب أو مجموعة تمثل رأياً أو اتجاهًا معينًا عددًا من المقاعد يتناسب مع قوته العددية⁵.

يهدف هذا النظام إلى منح كل قائمة أو حزب عددًا من المقاعد في البرلمان يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات. بمعنى آخر، يتم تخصيص المقاعد بناءً على القوة الانتخابية لكل حزب أو قائمة، ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام لا يكون فعالاً إلا في ظل الانتخابات التي تعتمد على القوائم، ولا يمكن تطبيقه في نظام الانتخاب الفردي، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام هو ضمان تمثيل عادل لكل قائمة أو حزب في البرلمان وفقاً لنسبة الأصوات التي حصل عليها.

1- التمثيل النسبي لا يمثل كل الاتجاهات السياسية في المجلس الشعبي البلدي:

إن النظام يضمن تمثيل أقلية في كل دائرة تبعا للنسبة الصحيحة للأصوات الحاصلة، فهو بذلك يسمح بإعطاء مقاعد الأغلبية والأقلية في آن واحد⁶، ومع ذلك، يظل هذا التمثيل نسبياً، حيث يشترط القانون أن تحصل الأحزاب على نسبة 7% على الأقل من الأصوات المعبر عنها في الانتخابات حتى تُؤخذ بعين الاعتبار في توزيع المقاعد، أما الأحزاب التي تفشل في تحقيق هذه النسبة، فلن تحصل على أي تمثيل في المجالس المنتخبة، نتيجة لذلك، يصبح من المستحيل أن يمثل المجلس الشعبي البلدي جميع الاتجاهات السياسية، خاصة في ظل المشاكل التي تعاني منها الأحزاب، كضعف التنظيم أو قلة الشعبية.

2- نظام التمثيل النسبي لا يساهم في استقرار المجلس الشعبي البلدي: من أخطر الانتقادات التي وجهت لهذا النظام هي على أنه يسمح بتمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تكوين أغلبية داخل المجالس الشعبية البلدية⁷، نتيجة لذلك لا توجد

⁵ العبد الله صالح الحسين، الانتخابات كأسلوب ديمقراطية لتداول السلطة دار الكتب القانونية، 2016، مصر، ص 256.

⁶ بلال أمين زين الدين، نظم الانتخابات المعاصرة، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، 2011، ص 75.

⁷ محمد عاطف البناء، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، مصر، ص 331.

أغلبية ثابتة ولا معارضة واضحة، وهو ما يتسبب في خلافات بين الناخبين المحليين بسبب عدم استقرار التركيبة السياسية للمجالس.

ومن بين الانتقادات الأخرى الموجهة لهذا النظام أنه نظام معقد، حيث يواجه صعوبات كبيرة في عملية التوزيع النسبي للمقاعد وتحديد النتائج وفرز الأصوات، هذه العملية تكون معقدة من الناحية الحسابية، مما قد يؤثر على النتائج الانتخابية ويعرضها لاحتمالية التزوير، بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التمثيل النسبي لا يساهم في تحقيق الاستقرار والانسجام في إدارة البلدية، بل يُعد سبباً مباشراً في تفاقم ظاهرة انسداد المجالس الشعبية البلدية.

ثانياً - الثغرات القانونية: يمكن إرجاع أيضاً سبب انسداد المجالس المنتخبة البلدية إلى بعض الثغرات القانونية، أو التناقضات القانونية.

لعل المادة 65 من قانون البلدية لسنة 2011 قبل تعديلها والمادة 80 من القانون العضوي 01/12 المتعلق بنظام الانتخابات لسنة 2012 هناك تناقض كبير فيما بينهما قد ساهما بشكل كبير في اهتزاز المجالس لما نتج عنهما في فترة تطبيقهما.

إلا أنه وبموجب الأمر رقم 13-21 مؤرخ في 31 أوت 2021، يعدل ويتمم المادتين رقم 64 و65 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، المتعلقتين بتتصيب المجلس الشعبي البلدي وكيفية انتخاب رئيس المجلس، حيث نصت المادة 65 والتي كانت تنص في القانون السابق على أنه يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين، فقد عدلت بشكل يفتح المجال للجميع لعملية الترشح حيث بشكل غير معلن دمج أحكام المادة 80 من القانون العضوي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات ضمن هاتاه المادة، والتي تنص على ما يلي:

- يقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد.

- في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن القائمتين الحائزتين على خمسة وثلاثين في المائة (35 بالمئة) على الأقل من المقاعد تقديم مترشح.

- وفي حالة عدم حصول أي قائمة على خمسة وثلاثين بالمئة (35 بالمئة) على اقل من المقاعد يمكن جميع القوائم تقديم مرشح عنها.

- يكون الانتخاب سرياً. ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات.

- في حالة عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات، يجري دور ثان بين

المرشحين الحائزين على المرتبتين الأولى والثانية، ويعلن فائزا المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات.

- في حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا⁸.
غير أن تعديل المادة 65 أهمل المدة التي يجرى فيها الدور الثاني في حال عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات، عكس ما ذكرته المادة 80 من القانون العضوي للانتخابات 2012 والذي حددها بمدة 48 ساعة بعد الدور الأول.
كما عدلت المادة 65 في حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا وليس الأصغر سنا الذي ذكرته المادة 80 سابقا.
وبهذه التعديلات نكون أمام تفسير شامل ووضع للنقاط على الحروف لتحديد الرؤية كاملة أمام التعقيدات التي صاحبت العملية الانتخابية 2012 و 2017 والتي تركت الأمر لتفسيرات واجتهادات متباينة، فيما يتعلق بانتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الثالث: قلة التجربة الديمقراطية وضحالة الثقافة السياسية

من بين أهم أسباب انسداد المجالس المنتخبة نجد غياب الثقافة السياسية كآثر لغياب وضحالة التجربة أو الممارسة الديمقراطية، ومن مظاهرها ما يلي:

أولاً- سيطرة العروشية والجهوية:

تعود أو تعكس الأزمة التي تعيشها بعض المجالس الشعبية البلدية في الجزائر إلى طبيعة البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، الذي يُعتبر مجتمعا تقليديا ومتخلقا على المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية، هذه الخصائص أدت إلى ظهور صراعات وخلافات داخل هذه المجالس، ليست سياسية فحسب، بل أيضا قبلية وعشائرية، حيث تسعى بعض التشكيلات القبلية إلى الوصول إلى السلطة أو الحصول على امتيازات ومشاريع تنموية تتحصل عليها البلدية⁹.

رغم أن تشكيل التنظيمات السياسية والبيروقراطية يقوم على أسس سياسية وقانونية وعلى القواعد التنظيمية الرسمية، إلا أن الواقع يكشف عن هيمنة العصبية القبلية في تنظيمات غير

⁸ أنظر الأمر رقم 21-13 مؤرخ في 31 أوت 2021، يعدل ويتمم المادتين رقم 64 و65 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، المتعلقة بتتصيب المجلس الشعبي البلدي وكيفية انتخاب رئيس المجلس، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

⁹ سمير بوعيسي، مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر، العدد 05، أكتوبر 2014، ص 3.

رسمية، يتجلى ذلك في تدخلها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما تظهر هذه العصبية في تشكيل الأحزاب السياسية، التي غالبًا ما تُبنى على حسابات قبلية وعشائرية بهدف جلب الأصوات الانتخابية، ويُظهر ذلك أيضًا في تمثيل المنتخبين، حيث لا يمثلون شرائح المجتمع باختلافها، بل يمثلون أعضاء قبائلهم وعشائرتهم¹⁰.

ثانيا -توتر العلاقة بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية ورؤسائها: وهي خلافات تتركز حول كيفية تسيير المالح البلدية والشؤون اليومية للمواطنين، وكذا عجز العديد من رؤساء المجالس البلدية على أداء مهامهم كونهم غير مؤهلين نظرا لمستواهم العلمي المحدود وقلة خبرتهم، رغم أن النظام الانتخابي أكد على ضرورة توفيرهم على مستوى عالي يؤهلهم لممارسة هذه الوظيفة¹¹.

ثالثا - الغزوف عن التصويت:

تعتبر ظاهرة الامتناع عن التصويت إحدى الظواهر التي توجد في جميع الأنظمة السياسية، مع اختلاف في درجة انتشارها بناءً على مدى الديمقراطية والحرية الممنوحة. ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة تكون أكثر وضوحًا في الأنظمة غير الديمقراطية. كما تُعد ظاهرة التجوال السياسي من أبرز الأعراض الناتجة عن الانشقاقات الحزبية، حيث يُقصد بها مغادرة طوعية لإحدى الأحزاب السياسية من قبل عضو كان قد ترشح باسمه في الانتخابات، ليعلن لاحقًا انتقاله إلى حزب آخر أو مجموعة مختلفة، مما يعكس تجسيدا فعليًا للتخلي الإداري. من بين الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة..

رابعا التحالفات الحزبية: ان التحالف الحزبي هو اتحاد بين حزبين أو أكثر تتقارب أفكارهم عادة بهدف خوض انتخابات أو حكم دولة أو جهة إدارية، يحتفظ كل طرف في التحالف بسياساته الخاصة، لكنه يقرر مؤقتًا تجاوز الخلافات لصالح الأهداف أو الإيديولوجيا المشتركة، ويُطلق على التحالف الحزبي أيضًا اسم الائتلاف السياسي، وهو عملية تعاون سياسي بين جهتين أو تضامن بينهما لتحقيق أهداف مشتركة، يظهر الائتلاف بشكل أوضح في الأحزاب السياسية عندما لا يتمكن حزب واحد من تحقيق الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة، مما يجبره على الائتلاف مع أحزاب أخرى تتقارب معه في الفكر.

تختلف الأسباب التي تدفع الأحزاب والقوى السياسية إلى التحالف فيما بينها، حيث يُعد

¹⁰ أوكو لو صرية ، نعيمة إدري، أثر انسداد المجالس الشعبية البلدية على تسيير البلدية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، 2017/2018، ص 49.

¹¹ فدوى بوعشرية، المرجع السابق، ص 210.

السبب الرئيسي للتحالفات التي تُقام قبل العملية الانتخابية هو سعي هذه الأحزاب إلى تعظيم فرصها في الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين، مما يزيد من احتمالية فوزها بمنصب الرئاسة أو تحقيق أهدافها السياسية. في هذا السياق، غالبًا ما تشعر الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة بأنها غير قادرة على تحقيق أهدافها بشكل فردي، مما يدفعها إلى التحالف مع أحزاب أخرى تشترك معها في نفس التحديات والمخاوف. في المقابل، تميل الأحزاب الكبيرة إلى تجنب التحالفات قبل الانتخابات، وذلك لاعتقادها بأنها تمتلك قاعدة انتخابية قوية تكفي لتحقيق أهدافها دون الحاجة إلى التحالف مع غيرها.

أما بالنسبة للتحالفات التي تتم بعد العملية الانتخابية، فإنها غالبًا ما تنشأ نتيجة لعدم قدرة أي حزب، سواء كان كبيرًا أو صغيرًا، على تحقيق أغلبية كافية تُمكنه من تشكيل حكومة تمثيلية بمفرده وفقًا للقوانين والأنظمة الانتخابية الساري العمل بها، في مثل هكذا حالات تصبح التحالفات ضرورة لضمان تشكيل الحكومة أو المجالس التنفيذية ورؤسائها بشكل سريع، مع مراعاة تحقيق أهداف مشتركة بين الأطراف المتحالفة¹².

إذن لا ينبغي النظر إلى التحالفات الحزبية من منظور مصالح تلك التحالفات على أساس الفائدة التي يمكن أن تحققها للمواطنين الناخبين.

يختار الناخب الحزب السياسي الذي يصوت له بناءً على البرنامج الذي عرضه هذا الحزب، ولكن عندما يصل إلى السلطة يجد نفسه مضطراً للتحالف مع أحزاب أخرى، فيضطر للتنازل ومحاولة تقريب مبادئه مع مبادئ تلك الأحزاب للتوصل إلى سياسة عامة وبرنامج حكومي ائتلافي يختلف عن برنامجه الأصلي الذي عرضه قبل الانتخابات، هذا التغيير في السياسات يترتب عليه وعود لا أساس لها من الصحة، مما يجعل المواطن ضحية لهذا التغيير، ويؤدي إلى تعطيل مصالحه وبالتالي تعثر التنمية المحلية، ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج أن التحالفات الحزبية بين الأحزاب السياسية تعد سبباً مباشراً في انسداد العديد من المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، بسبب أنانية المرشحين الذين يعملون لمصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة.

المبحث الثاني: أثر انسداد المجالس الشعبية البلدية ومستقبل التنمية على المستوى المحلي

للحديث عن نتائج أو الآثار التي تنتج عن هذه الظاهرة سنحاول التعرض إلى انسداد المجالس البلدية سبب رئيس في عرقلة التنمية المحلية في مطلبه الأول، ثم في الثاني من هذا المبحث إلى سبل

¹² أوكو لو صرية، نعيمة إدري، المرجع السابق، ص 53.

معالجة ظاهرة انسداد المجالس الشعبية البلدية.

المطلب الأول: انسداد المجالس البلدية سبب رئيس في عرقلة التنمية المحلية

يشير الانسداد في المجالس الشعبية البلدية إلى وضع متأزم ناتج عن انغلاق قنوات الحوار والتشاور بين أعضاء المجلس البلدي، بحيث تتوقف اجتماعات وأنشطة ومداولات هذا المجلس، ويخلق حالة شغور إداري وجهود في تسيير شؤون البلدية والمواطنين¹³، وقد بدت هذه الظاهرة وتوسعت في ظل القانون القديم لسوء استعمال تقنية سحب الثقة من الرؤساء، مما اثر بشكل كبير على إنجاز وإتمام البرامج والمشاريع بشكل عادي التي تنبأها رئيس الجمهورية حينها لا سيما بعد التعديل الدستوري 2008، وتم إدخال ممثل الإدارة المركزية (الأمين العام للبلدية) بشكل قسري في هيئات البلدية الذي يعتبر مساسا بفكرة اللامركزية الإقليمية واهتزازها في نص المادة 15 من قانون البلدية 10/11 المعدل والمتمم.

الفرع الأول: الدور التنموي للبلدية

تضطلع البلدية وفقاً للمعيار العام، بمختلف الاختصاصات وتباشر كافة الصلاحيات التي تخص المواطن المحلي، مما يمنحها صلاحيات واسعة للتدخل في جميع شؤون المجتمع المحلي، هذا الذي يمكنها من تلبية مختلف الجوانب الخدمية والاستجابة الفعالة لمطالب وحاجات المواطنين المحليين..

تنص المادة 51 من قانون البلدية 10/11 المعدل والمتمم على أنه: "يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات"، ما يمكنها في التدخل في كافة الأنشطة والمجالات والتي بينها قانون البلدية والتمثلة في صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على نحو مختصر، كما يلي:

أ- في مجال **التهيئة والتنمية**: يكلف المجلس الشعبي البلدي في هذا المجال، من خلال إعداد برامج السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده، وكما يشارك كذلك في إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها، ويتدخل لحماية البيئة والأراضي الفلاحية والتربة والمياه، كما يحفز الأنشطة الاقتصادية في بعث التنمية بتشجيع الاستثمار وترقيته¹⁴.

¹³ فدوى بوعشرية، المرجع السابق، ص208.

¹⁴ أنظر المواد (107)، (108)، (109)، (110)، (111)، (112) من القانون (10/11) المعدل والمتمم المؤرخ في 2011/06/22 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد(37)، المؤرخة في 2011/07/03.

ب- مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: بحيث تتزود البلدية بكل أدوات التعمير ومراعاة حماية البيئة في مشاريعها، فضلاً عن حماية وعائها العقاري والتراث العمراني، وتُساهم في مجال السكن ومُكافحة الهش منه، وكذا المساهمة في الاحتفالات بالأعياد الوطنية وإحياء الأحداث التاريخية¹⁵.

ج- مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسليّة والسياحة: وردت بقانون البلدية بالمادة (122) منه، والتي كلفت البلدية من خلالها بالإنتاج والمساهمة واتخاذ التدابير اللازمة وتشجيع التدخلات في هذه الميادين.

د- مجال النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية: تتدخل البلدية في حفظ الصحة والنظافة العمومية وتسهر على صيانة الطرق، مرافق الترفيه والشواطئ، وتهيئة المساحات الخضراء¹⁶.

الفرع الثاني: انسداد المجالس الشعبية المحلية والتنمية المحلية

تُعرف التنمية المحلية بأنها عملية ديناميكية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع بشكل شامل، وذلك من خلال تعزيز مشاركة أفراد المجتمع بشكل إيجابي وفَعَال في هذه العملية، وهي تعتمد بشكل أساسي على المبادرة الذاتية للمجتمع، حيث يُعتبر دور المجتمع المحوري عاملاً رئيسياً في نجاحها، وفي حال عدم ظهور هذه المبادرة تلقائياً، يتم اللجوء إلى استخدام وسائل منهجية لتحفيزها وإثارتها، وذلك لضمان استجابة فاعلة وحماسية من قبل المجتمع تجاه جهود التنمية¹⁷.

في ضوء بيان الأسباب المرافق لقانون البلدية (10/11)، تم اعتبار البلدية الوحدة القاعدية الإقليمية اللامركزية للدولة، حيث تتمتع بأهمية بالغة باعتبارها تجسيداً للديمقراطية المحلية وأداة لمعالجة انشغالات المواطنين على المستوى المحلي، فضلاً عن دورها المحوري في تحقيق التنمية المحلية. وقد أشار البيان إلى أن تطبيق القانون السابق (08/90) على مدى عشرين عاماً قد كشف عن محدوديته في التعامل مع التوترات التي تنشأ على المستوى البلدي، حيث وُصف بأنه "منظومة غير قادرة على تفكيك التوترات"¹⁸. كما أبرزت العديد من الثغرات التي جعلت أحكامه غير قادرة على مواجهة التحديات التي

¹⁵ أنظر المواد (113)، (114)، (115)، (116)، (117)، (118)، (119)، (120)، (121) من قانون البلدية المعدل والمتمم.

¹⁶ المواد (123)، (124) من قانون البلدية المعدل والمتمم.

¹⁷ رايح سرير عبد الله، المجالس المحليّة كأداة للتنمية المحليّة، مجلة المفكر، العدد (07)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 83.

¹⁸ عمّار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 114-115.

تواجهها الجماعات المحلية، ولا سيما الاختلالات والمشكلات الجديدة الناتجة عن التعددية السياسية والاجتماعية¹⁹.

وأوضح البيان أن القانون الجديد (10/11) جاء استجابةً لهذه التحديات، حيث تم تصميمه وفق رؤية جديدة تهدف إلى تحسين التنظيم والإدارة البلدية لمواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ركز القانون على تعزيز صلاحيات المجالس المنتخبة، وتعزيز التكامل بين دورها ودور الدولة، مع تحديد العلاقة بينهما بشكل واضح. ويهدف القانون إلى تمكين الجماعات المحلية من لعب دورها كشريك أساسي وفاعل في عملية التنمية، من خلال تزويدها بالوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية. كما يسعى القانون إلى تحديث الإدارة البلدية وتمكينها من المساهمة في حل الإشكالات وتذليل العقبات، مع وضع المواطن في صلب اهتماماتها²⁰.

تُدار البلدية كما هو معروف باعتبارها كوحدة محلية من خلال جهازها التداولي (المجلس الشعبي البلدي)، بينما يتم تنفيذ قرارات هذا الجهاز ومخرجاته عبر الجهاز التنفيذي الذي يرأسه رئيس المجلس الشعبي البلدي. وبالتالي، فإن أي اضطراب في استقرار المجلس كحدوث خلافات بين أعضائه، قد يؤثر سلبًا على سيرورة التنمية وتنفيذ البرامج المحلية، ذلك أن تعطل عمل المجلس يؤدي مباشرة إلى تعطيل البرامج التنموية، مما يُظهر العلاقة الوثيقة بين انسداد المجالس البلدية وإعاقة التنمية المحلية.

يُعتبر هذا الانسداد أحد أبرز المعوقات التي تعرقل تحقيق التنمية المحلية، مما يستدعي التفكير الجاد والمتوازن في كيفية تلبية حاجات المجتمع المحلي وتطلعاته، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة ومتواصلة، ولتحقيقها لا بد من اعتماد حلول علمية وعملية تتخطى العراقيل التي غالبًا ما تؤدي إلى هجرة الكفاءات والخبرات الإدارية من هذه المجالس، مما يُضعفها ويجعلها عرضةً للوصاية، ومن المفارقات أن هذه الوصاية التي تسعى أحيانًا إلى إبقاء المجالس ضعيفة وتساهم في تقاوم ضعفها، على الرغم من أنها تظهر استياءها منه فهي أي الإدارة المركزية غالبًا ما تساهم في إيجادها كونها " تريدها ضعيفةً وتُبغضُ ضُعفها"²¹.

19 للمزيد أنظر بيان الأسباب، الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، العدد (205)، منشورات المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2011، ص11. وكذلك: عمّار بوضياف، المرجع السابق، ص115-116.

20 للمزيد من التفاصيل أنظر: مجلة مجلس الأمة، العدد (47)، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، 2011، ص36-37.

²¹ اسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013/2014، ص152.

المطلب الثاني: سبل معالجة ظاهرة انسداد المجالس الشعبية البلدية

هذه المعالجة تتمثل في جملة أو مجموعة الحلول التي تتوزع إلى حلول سياسية، قانونية، ثقافية، وأخرى تتعداها لأن تكون علائقية في إطار العلاقة البنينة وكذا مع جهات الوصاية وكافة الجهات المعنية المتدخلة كشريك تشاركي في التسيير والرقابة.

الفرع الأول: ضرورة تحديث النظام الانتخابي المحلي

تُعد مساوئ نظام التمثيل النسبي من القضايا الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على مخرجات العملية الانتخابية. وعلى الرغم من أن هذا النظام يسمح بتمثيل مختلف شرائح المجتمع ومكوناته، ويعكس توجهات الرأي العام بشكل واسع، إلا أن التطبيق العملي له، خاصة في الانتخابات المحلية التي أعقبت دستور 1996، كشف عن العديد من النقائص التي أثرت سلباً على أداء المجالس الشعبية المحلية، ولا سيما المجالس الشعبية البلدية، وقد تجلّت هذه الإشكالات بشكل واضح في ظاهرة انسداد المجالس، والتي تعود جذورها إلى طبيعة النظام الانتخابي المعمول به، وهو نظام التمثيل النسبي التقاربي.

يُعتبر نظام التمثيل النسبي التقاربي أحد الأسباب الرئيسية لهذه الإشكالات، حيث يؤدي إلى تشتت الأصوات وتعدد القوائم الانتخابية، مما يعيق تشكيل أغلبية واضحة داخل المجالس. هذا الوضع يخلق بيئة سياسية غير مستقرة، تفنقر إلى التوافق الضروري لاتخاذ القرارات الفعّالة، مما يعرقل عمل المجالس ويُضعف قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية المحلية. وبالتالي، فإن هذه العيوب الهيكلية للنظام الانتخابي تساهم بشكل مباشر في تعقيد عملية الإدارة المحلية وتحد من فعالية التنمية المحلية²².

على الرغم من الضمانات الدستورية التي تم استحداثها بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، إلا أن هذه الضمانات لا تزال تشوبها اختلالات جوهرية تجعل النظام الانتخابي يحمل في طياته عوامل ضعفه وقصوره، هذه الاختلالات تحول دون تحقيق النزاهة والشفافية المطلوبة، مما يعرقل أداء المجالس الشعبية المحلية ويؤثر سلباً على مسيرة التنمية فيها.

فضلاً عن ذلك، فإن النظام القائم لا يشجع على بروز الكفاءات والخبرات، ولا يحقق تمثيلاً حقيقياً وشرعياً للسكان، كما يؤدي من الناحية الحسابية إلى صعوبة تحقيق أغلبية مريحة للأحزاب السياسية أو قوائم المترشحين الأحرار، مما ينتج عنه تشكيل مجالس فسيفسائية متعددة التوجهات، تجعل التوافق بين أعضائها مهمة بالغة الصعوبة²³.

²² شريف كايس، الاستشارة الانتخابية كآلية لتكريس المواطنة وتدعيم الثقافة الدستورية، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد (05)، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص 34.

²³ اسماعيل فريجات، آليات تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص 76.

1- **العودة لنظام التمثيل النسبي مع الأفضلية للأغلبية:** يجمع هذا النظام الانتخابي بين مزيج من الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة، وقد أثبت هذا النظام فعاليته في تحقيق العدالة الانتخابية بين مختلف القوى والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات²⁴، تم تطبيق هذا النظام لأول مرة في أول انتخابات محلية تعددية في الجزائر عام 1990، حيث نصت عليه المادة (62) من القانون (06/90) المعدل والمتمم للقانون (13/89) المتعلق بالانتخابات.

تتميز قواعد هذا النظام بضمان الاستقرار داخل المجالس الشعبية المحلية، حيث تمنح القائمة التي تحصل على أغلبية (50%+1) من الأصوات المعبر عنها جميع المقاعد المطلوب شغلها. وفي حال لم تحقق أي قائمة هذه الأغلبية، تُمنح القائمة الحائزة على أغلبية الأصوات الصحيحة (50%) من المقاعد، ويتم توزيع المقاعد المتبقية بين القوائم التي تحصلت على نسبة لا تقل عن (10%) من الأصوات المعبر عنها. يُعد هذا النظام نسخة معدلة ومخفضة عن الآلية التي نصت عليها المادة (62) من القانون (13/89) المتعلق بالانتخابات، مما يعزز استقرار المجالس البلدية ويُسهل في عصرنة النظام الانتخابي المحلي، ليصبح أكثر توافقاً مع أحكام قانون الإدارة المحلية²⁵.

إعادة النظر في معايير ومقاييس الترشح:

يمكن إرجاع جزء كبير من ضعف أداء الجماعات الإقليمية إلى نوعية التشكيل البشري للمجالس التداولية التي تديرها، وذلك في إشارة مباشرة إلى المستوى العلمي والكفاءة التقنية للمنتخبين المحليين. فمن غير المقبول أن تكون شروط الترشح للمجالس المحلية مطابقة لشروط الانتخاب، باستثناء شرط العمر الذي يُحدد بـ 23 سنة كاملة للمرشح و18 سنة للناخب، ومع تزايد تعقيدات العمل الإداري واعتماد التقنيات الحديثة والمكننة في الإدارة، أصبح من الضروري أن يتمتع أعضاء المجالس المحلية بمهارات خاصة واستعدادات علمية كحد أدنى لضمان أداء فعال وكفء.

ومع ذلك، لم يولِ المشرع الجزائري اهتماماً كافياً لهذا الجانب²⁶، وهو أمر يمكن تبريره من ناحية لأنه قد يُعتبر انتقاصاً من مبدأ عمومية الاقتراع ومساواة الفرص بين المواطنين، ولكن من زاوية أخرى فإن

²⁴ شوقي يعيش تمام، عز الدين قاسمي، الأنماط الانتخابية المقارنة: دراسة تأصيلية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد (02)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، ص 84-85.

²⁵ فايزة يوسف، تطبيق نظام التمثيل النسبي العقلاني: حتمية للقضاء على انسداد المجالس المحلية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص 544.

²⁶ يرى الأستاذ الدكتور "عمار بوضياف" أن اشتراط المؤهل العلمي يؤثر في حرية الترشح وعموميته، ويجعلها فئوية مما قد يكرس التمييز ويلحق أضرارا بالدولة، ويفقد الانتخابات شرعيتها. أنظر في ذلك: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 271 و372.

تعزيز الكفاءات العلمية والإدارية للمنتخبين المحليين يُعد ضرورة لتحقيق الديمقراطية المحلية الفعالة، حيث يساهم في تحسين الجوانب التنفيذية والإدارية ويدعم تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي. استنادًا إلى ذلك، فإن غياب المؤهل العلمي داخل المجالس الشعبية المحلية يمنح السلطة المركزية مبررًا لاستباحة استقلالية الجماعات الإقليمية، مما يضيف شرعية على تدخلاتها تحت ذريعة نقص الكفاءة وعدم القدرة على التسيير. كما قد تتخذ السلطة المركزية من تعيين أعضاء ذوي كفاءة داخل هذه المجالس ذريعةً لتحسين نوعية التمثيل، وهو ما يُعد سببًا كافيًا لتعزيز تدخلها. هذه الممارسات تُضعف مفهوم اللامركزية وتُكرّس الهيمنة المركزية على حساب استقلالية الجماعات المحلية. تفعيل أكبر لدور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الانتخابات المحلية وضمان استقلالها: يُعد تفعيل دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الانتخابات المحلية وضمان استقلالها خطوة محورية لتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية، فقد أُسندت لهذه الهيئة الوطنية المستقلة، المحايدة في طبيعتها، مسؤولية تنظيم الانتخابات من بدايتها إلى نهايتها، بهدف إنهاء هيمنة الإدارة التقليدية وتقليص العيوب التي لطالما شابت تنظيم الاستشارات الانتخابية.

حيث يُتوقع أن تساهم هذه الجهود في تحقيق نتائج إيجابية تخدم اللامركزية الإقليمية وتعزز التنمية المحلية، من خلال تمكين مجالس شعبية محلية تتمتع بتمثيل حقيقي، ومع ذلك يتطلب نجاح هذا المسعى توفير المستلزمات اللازمة لعمل هذه المجالس، بالإضافة إلى إيمان المواطنين والفاعلين السياسيين بأهمية دعم جهود السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وترسيخ مكانتها، وضمان استقلاليتها بما يكفل تعزيز حرية قراراتها وفعاليتها دورها.

3- **تنظيم المركز الانتخابي لرؤساء المجالس الشعبية المحلية:** تُعد مسألة اختيار وتعيين رؤساء المجالس الشعبية المحلية، ولا سيما رئيس المجلس الشعبي البلدي، من القضايا التي أثارت إشكالات قانونية وعملية متكررة. فطريقة تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي الولائي لم تكن مستقرة على منهجية واضحة ومحددة. وفقًا للمادة (65) من قانون البلدية (10/11)، يتم اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي والولائي عبر الانتخاب، حيث يُعلن رئيسًا للمجلس الشعبي البلدي المرشح المتصدر للقائمة التي حصلت على أغلبية أصوات الناخبين. وفي حال تساوي الأصوات بين المرشحين، يُعلن رئيسًا المرشح الأصغر سنًا.

هذه الآلية تم اعتمادها في الانتخابات المحلية الأخيرة لسنة 2017، مما وضع حدًا للجدل القانوني الذي كان قائمًا حول هذا المركز، ومع ذلك كانت انتخابات سنة 2012 قد شهدت تعارضًا بين المادة (65) من قانون البلدية والمادة (80) من القانون العضوي (01/12) المتعلق بنظام الانتخابات (الملغي لاحقًا). وقد تم حل هذا التعارض بإصلاح قانون الانتخابات في سنة 2016 بموجب القانون العضوي

(10/16) المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، غير أن هذه الوضوح القانوني عاد ليتعرض للضبابية مرة أخرى بعد تعديل قانون البلدية في صيف 2021، مما أعاد إثارة التساؤلات حول آلية اختيار رؤساء المجالس الشعبية المحلية وضمان استقرارها²⁷.

الفرع الثاني: تحرير وأخلقة الحياة السياسية.

بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالنظام الانتخابي، تبرز عدة نقاط أخرى تحتاج إلى معالجة للحد من ظاهرة انسداد المجالس الشعبية المحلية وتأثيراتها السلبية على التنمية والسير الحسن للمرافق العامة. يمكن تلخيص هذه النقاط على النحو التالي:

1- تعزيز الديمقراطية المحلية: وذلك بالمزيد من الديمقراطية بغية مواجهة ظاهرة الجهوية والعروشية، التي تُعد مظهرًا بارزًا في الانتخابات الجزائرية بمختلف أشكالها، وتزداد حدتها في الانتخابات المحلية²⁸، وكذا تعديل التشريعات فيجب أن تشمل التعديلات القانونية إجراءات صارمة لمنع تأثير العوامل العشوائية أو الجهوية في العملية الانتخابية، وتعزيز الشفافية والنزاهة في اختيار ممثلي المجالس المحلية، كما أن تعزيز الوعي المجتمعي يرفع مستوى الاحساس بأهمية المشاركة الديمقراطية الفعّالة، وتشجيع المواطنين على اختيار ممثليهم بناءً على الكفاءة والقدرة على الإدارة، وليس على أساس الانتماءات العشوائية أو الجهوية، علاوة على أنه ولاستقلالية المجالس يجب ضمان اتخاذ القرارات المجالس الشعبية المحلية بعيدًا عن أي تأثيرات خارجية، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

²⁷ المادة 65 من قانون البلدية المعدل والمتمم، المعدلة بالمادة 04 من الأمر 13/21 المؤرخ في 2021/08/31 المعدل والمتمم لبعض أحكام قانون البلدية 10/11 والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، المؤرخة في 2021/08/31.

²⁸ يمنع قانون الانتخابات في المادة 182 منه، والتي تنص على أنه: "لا يمكن التسجيل في نفس قائمة الترشيح لأكثر من مترشحين اثنين (02) ينتميان إلى أسرة واحدة سواء بالقربا أو بالمصاهرة من الدرجة الثانية". الأمر 01/21 المؤرخ في 2021/03/10 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، المؤرخة في 2021/03/10.

كما أنه لا يمكن بهذا الخصوص أيضا أن يجعل من الانتخابات مناسبة للتنافس بين العائلات والعروش بدل البرامج والقوائم والأشخاص في الوصول لعضوية هذه المجالس، غير أن هذا الشرط يكون قد حقق المغزى منه خلال العمليات التمهيدية وقبل إعلان النتائج فقط، ولا تمتد إلى ما تفرزه الانتخابات من نتائج بُغية الاستبعاد الكامل لما قد يهدد المجالس المحلية من سيطرة الروح العشوائية والقربا على أعمال المجالس، مما يستوجب إعادة النظر في هاته النقطة دون التغافل عن أهمية حرية الترشيح ومبدأ المشاركة في تحقيق الديمقراطية التشاركية. للمزيد انظر، اسماعيل فريجات، آليات تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 155.

– دعم التنمية السياسية وإشاعة الثقافة الديمقراطية: إن دعم التنمية السياسية وإشاعة الثقافة الديمقراطية يتطلب الالتزام بجملة من المبادئ التي تعزز احترام سيادة الشعب في اختيار ممثليه، ولا يمكن للنصوص القانونية وحدها أن تحقق هذا الهدف ما لم ترافقها ممارسات ديمقراطية فعّالة، تقوم على الحوار البناء، وتغليب المصالح العامة، والإيمان بمبادئ المرفق العام المحلي.

يتجسد هذا التوجه من خلال الدور المحوري الذي تؤديه الأحزاب السياسية في تكوين مناضليها وتعزيز وعيهم السياسي، بالإضافة إلى إسهامات الإعلام والمجتمع المدني المنظم، وكافة الهياكل والأطر الثقافية التي شكلها المجتمع عبر تاريخه. هذه الجهود المشتركة تسهم في ترسيخ ثقافة ديمقراطية حقيقية تدعم التنمية السياسية وتُعزز العمل الجماعي لخدمة المصالح العامة.

2- أخلاقه الحياة السياسية المحلية: أخلاق الحياة السياسية هو بلوغ جوهر علاقة السياسة بنظرية الأخلاق وتحديد النقائص بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن، وهو إسقاط ما تم تلقينه من القيم والقوانين الوضعية على أرض الواقع حتي نعرف النقائص، فنفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج²⁹.

إن إصلاح الحياة السياسية المحلية يتطلب معالجة جذرية لظواهر سلبية مثل الانشقاقات الحزبية، والتجوال السياسي، والربونية، والتحالفات غير النزيهة، هذه الظواهر تظهر جلياً من خلال الامتناع عن المصادقة على المداولات، فضلاً عن الخلافات المتكررة والمستمرة بين رئيس المجلس وأعضائه، وللتغلب على هذه التحديات، لا بد من اتباع بدائل تعزز القيم السياسية والثقافية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبين، وتحفز البيئة المحيطة بهم على الارتقاء بممارساتهم في إدارة الشأن العام.

يتحقق ذلك من خلال تعزيز دور جميع الفواعل والمتدخلين، بما في ذلك الإعلاميين، والمجتمع المدني، ومستخدمي الوسائط الاجتماعية، بالإضافة إلى أعيان البلدية، وأئمتها، ومثقفها. يجب أن يلعب هؤلاء أدواراً فعّالة في الرقابة والإصلاح، بما يسهم في خلق تقارب كافٍ بين مختلف الأطراف لضمان سير عمل المجالس البلدية بسلاسة وفعالية، وعليه يتطلب إصلاح الحياة السياسية المحلية تعاوناً وثيقاً بين جميع الجهات الفاعلة لتعزيز الشفافية، والنزاهة، والمسؤولية، مما يؤدي إلى تحسين أداء المجالس المحلية وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

3- إعادة النظر في ممارسة سلطة الوصاية ومشروعيتها: من المؤكد أن أحد أسباب تدهور اللامركزية الإقليمية بشكل عام هو التدخل الكبير للإدارة المركزية في شؤون البلديات، حتى يمكن القول أن هذه

²⁹ لزرق بلجيلالي ، أخلاق الحياة السياسية، <https://elcharkelyoum.dz>، تاريخ الزيارة: 2024/12/26، على

الساعة 22:05.

البلديات أصبحت جزءاً من التنظيم المركزي، ولهذا يتعين أن تُمارس سلطة الوصاية ضمن حدود القانون، مع السعي نحو تحويلها إلى وصاية قضائية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقتصر دور الوصاية على تحفيز الأعضاء على الحوار ومساعدتهم في إيجاد الحلول المناسبة، بدلاً من اللجوء السريع إلى استخدام سلطة الحلول، التي تؤدي إلى تجميد غير معلن للمجالس المنتخبة أو حلها لإجراء انتخابات جديدة، من هنا، يصبح من الضروري فهم طبيعة الإدارة المحلية والتعامل معها وفق هذا السياق.

الخاتمة

غني عن البيان على أن البلدية وحدة محلية مشخصة لا مركزية، تتغيا تطبيق الديمقراطية المحلية وتحقيق التنمية المحلية في ظل استقلالية محدودة تفرضها طبيعة النظام اللامركزي، بما يستلزم إيجاد التوازن بين هاته المعطيات السياسية والإدارية.

تُعد ظاهرة انسداد المجالس البلدية واحدة من أبرز التحديات التي تهدد استقرارها وتعيق تحقيق التنمية المحلية. هذه الظاهرة تؤدي إلى تعطيل عمل المجالس وعرقلة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، مما يستدعي تفعيل آليات متعددة وإيجاد حلول مناسبة للحد منها ومنع تفاقمها، ويتطلب ذلك العمل ضمن الأطر القانونية القائمة، مع مراعاة أسس التنظيم الإداري واحترام مبادئ الديمقراطية والحق في التنمية على المستوى المحلي. ومن خلال تعزيز الشفافية، وتعزيز دور المجتمع المدني، وضمان استقلالية المجالس البلدية، يمكن التخفيف من آثار هذه الظاهرة ودعم تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

التوصيات: تتجسد في معالجة الأسباب المؤدية لهذا الانسداد، كما يلي:

- تحديث نظام التمثيل النسبي وعقلنته بتبني النظام المختلط في عملية توزيع مقاعد المجالس البلدية، لأجل إيجاد أغلبية مريحة للقائمة الحائزة على أغلبية الأصوات.
- إعادة النظر في تنظيم مركز رئيس المجلس الشعبي البلدي بضبطه من خلال كيفية اختياره وجعله مستقرا بعيدا عن الضبابية أو ما يمكن اعتباره غموض مقصود.
- إعادة التفكير في احياء وتصميم تقنية سحب الثقة من رؤساء المجالس بما يعيد التوازن في السلطة بين الرئيس ومجلسه أي التساوي في التأثير.

- تعزيز مكانة وتفعيل دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بإبعاد تأثير الإدارة فيها.
- تمثين وتفعيل اطر وألية الديمقراطية التشاركية بما يتيح التقليل من آثار الخلافات داخل المجالس.
- تلطيف وترشيد الوصاية الإدارية بما يجعلها مرافقة وإرشاد، والتدرج نحو جعلها قضائية.
- العمل على حرية الساحة السياسية واخلقتها بما يجعل مساهمة الأحزاب السياسية فعالة في تكوين وإنتاج مناضلين ذو زاد سياسي وثقافي يؤدون مهامهم بكل جودة وأمانة.

المصادر والمراجع:

النصوص القانونية:

- 1 القانون (10/11) المعدل والمتمم المؤرخ في 2011/06/22 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد(37)، المؤرخة في 2011/07/03.
- 2 الأمر 01/21 المؤرخ في 2021/03/10 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد17، المؤرخة في 2021/03/10.
- 3 الأمر رقم 13-21 مؤرخ في 31 أوت 2021، يعدل ويتمم المادتين رقم 64 و65 من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، المتعلقة بتتصيب المجلس الشعبي البلدي وكيفية انتخاب رئيس المجلس، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الكتب:

- 1 عمّار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 4 محمد عاطف البناء، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، مصر.
- 5 العبد الله صالح الحسين، الانتخابات كأسلوب ديمقراطية لتداول السلطة، دار الكتب القانونية، مصر، 2016.
- 6 بلال أمين زين الدين، نظم الانتخابات المعاصرة، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

الرسائل العلمية:

- 1 إسماعيل فريجات، آليات تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020.
- 2 إسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013/2014.
- 3 أوكو لو صرية، نعيمة إدري، أثر انسداد المجالس الشعبية البلدية على تسيير البلدية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، 2017/2018.

المقالات العلمية:

- 1 فدوى بوعشرية، أثر انسداد المجالس المحلية المنتخبة على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي الببض، الجزائر، 2021.
- 2 رايح سرير عبد الله، المجالس المحليّة كأداة للتنمية المحليّة، مجلة المفكر، العدد (07)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 3 شريف كايس، الاستشارة الانتخابية كآلية لتكريس المواطنة وتدعيم الثقافة الدستورية، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد(05)، جامعة وهران2، الجزائر، 2016.
- 4 هشام بن ورزق، "قصور الإطار القانوني البلدي بالجزائر عن إيجاد منتخب تمثيلي كفاء"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد(05)، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2016.
- 5 شوقي يعيش تمام، عز الدين قاسمي، الأنماط الانتخابية المقارنة: دراسة تأصيلية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد(02)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016.

المجلد: 11	العدد: 02	السنة: جوان 2025	ص: 138_157
------------	-----------	------------------	------------

6 فايزة يوسف، تطبيق نظام التمثيل النسبي العقلاني: حتمية للقضاء على انسداد المجالس المحلية في الجزائر،
المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019.

7 سمير بوعيسى، مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها، المجلة الجزائرية للسياسة العامة،
العدد 05، أكتوبر، الجزائر، 2014.

منشورات برلمانية:

1 الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، العدد (205)، منشورات المجلس الشعبي الوطني، الجزائر،
2011.

2 مجلة مجلس الأمة، العدد (47)، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، 2011.

المواقع الإلكترونية:

1 حمد خضير كاظم ، مقال حول الانسداد السياسي، الرابط تاريخ الدخول 2023/02/10، على الساعة
10:00 صباحا https://kitabablog.com/light_house/contents/view/details?id=8862 .

2 حسن عبد الله العابد، أزمات التنمية السياسية في الوطن العربي، تاريخ دخول الرابط 2023/02/10
على الساعة 12:00 الرابط: <https://www.ammonnews.net/article/83254>

3 لزرق بلجيلالي ، أخلقة الحياة السياسية، <https://elcharkelyoum.dz>، تاريخ الزيارة: 2024/12/26، على
الساعة 22:05.